

السنة وحج أيضا وفيما قوله تعالى لتبين
للتائر والحيث في الأول بأن السخ بيان وعوض
الثاني بقوله تعالى نبينا لكل شيء الثاني
لا يسخ المتواتر بالأحاد لأن القاطع لا يدع
بالظن قيل لا أحد فيما أوجي إلي محرما يماروي
أنه عليه السلام فهي عن أصل كل ذي ناب
من السباع قلنا لا أحد للحال فلا يسخ
الثالثة الإجماع لا يسخ لأن النص يتقدمه
فلا يتعد الإجماع بخلافه والأجماع لا يتعد
بخلافه ولا القياس بخلاف الإجماع ولا يسخ
به أما النص والإجماع فظاهران وأما القياس

فإنه

فإنه واليه بر والسشرطه والقياس إنما يسخ
بقياس أحلي منه الرابعة نسخ الأصل يستلزم
سخ الفحوي وبالعكس لأن نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم والفحوي يكون ناسخا الخامسة زيادة
صلاة ليست يسخ قيل تغير الوسط قلنا وكذا
زيادة العبادة وأما زيادة ركعة وحوها فكذلك
عند الشافعي ونسخ عند الحنيفة وفرق قوم
بين مانفاه المفهوم وبين ما لم ينهه والقاصي
لجهد الجبارين ما ينفي اعتداد الأصل وبين ما لا
ينفيه وقال البصري إن نفي ما ثبت شرعا
كان نسخا وإلا فلا زيادة ركعة على ركعتين